



المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضد الفساد

يوغياكارتا، أندونيسيا



إعلان يوغياكارتا

إعلان صادر عن المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضدّ الفساد

نحن، أعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، المنخرطين في النضال ضد الفساد في 106 بلد من حول العالم،

إذ اجتمعنا هنا في يوغياكارتا في أندونيسيا بين السادس والثامن من تشرين الأول/ أكتوبر 2015 بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضدّ الفساد،

نؤكد على أن النفاذ الى الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمياه العذبة هو من حقوق الانسان الأساسية والضرورية لقيام عالم متساوٍ يمكن أن يعيش فيه كل المواطنين ويتمتعوا بالمساواة في الفرص والازدهار،

نقرّ بأن الفساد، لا سيّما الفساد السياسيّ، هو طاغية عالمي في أيامنا هذه يحرم المواطنين من حقوق الإنسان الأساسية هذه ويقوّض قدرة الدول على حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً في المجتمع،

نعترف بأن العالم يحتاج الى تعاون وتنسيق وآليات دولية قويّة لكي يحبط الفساد، لا سيّما الفساد السياسيّ، ويجاربه،

عقدنا العزم على احترام التزاماتنا السابقة التي قطعناها خلال المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين ضد الفساد والمنتدى الخامس للبرلمانيين والاستناد اليها من أجل العمل بصورة تعاونية عبر الحدود بغية إحالة مرتكبي الفساد، لا سيّما الفساد السياسي، الى العدالة،



المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضد الفساد

يوغياكارتا، أندونيسيا



نجزم بناءً عليه أنه يتعين على أعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد القيام بما يلي:

1. التعبير عن الدعم والتضامن الكامل مع هدف التنمية المستدامة رقم 16 المعتمد حديثاً من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتعامل مع الحوكمة والفساد،
2. نوصي بأن يتضمن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، التزامات من شأنها أن تغطي إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد، وذلك وعياً من شدة الأزمة الإنسانية الناجمة عن آثار زيادة تغير المناخ واعترافاً بأن 30 بالمئة من مجموع الموارد المخصصة لدعم ضحايا الأزمة الإنسانية ناتجة عن الفساد وسوء الإدارة،
3. دعوة الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الى القيام بذلك وحث كل البرلمانات على اعتماد تشريع يتيح تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً ويؤمن الدعم الكامل لآليات استعراض الاتفاقية، لا سيما خلال جولتها الثانية في الفترة 2015-2020،
4. الدعوة الى إعادة استحداث منصب مقرّر خاص للأمم المتحدة بشأن الفساد ووقعه على التمتع الكامل بحقوق الانسان، من خلال التركيز على الفساد السياسي ووقعه على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،
5. دراسة إمكانية العمل على استحداث بروتوكول اختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل التعاون الدولي في تجريم الفساد السياسي،
6. المناداة بتطوير أدوات لتعزيز الشمولية والمساءلة والشفافية البرلمانية من أجل تشجيع الشراكات المتزايدة مع المجتمع المدني في العملية الديمقراطية،
7. تأييد فكرة إنشاء المحكمة الجنائية لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهي محكمة إقليمية في أميركا اللاتينية تقاضي مرتكبي الفساد السياسي ويمكن استخدامها كنموذج يُحتذى به في مناطق أخرى، متى كان ذلك مناسباً،



المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضد الفساد



يوغياكارتا، أندونيسيا

8. تشجيع البرلمانات على اعتماد تشريع وطني يعتبر أن الفساد السياسي جريمة يُقاضى مرتكبها بموجب الاختصاص العالمي،
9. الموافقة على اللجوء الى الدعاوى المدنية من أجل ملاحقة نظام حكم اللصوص (كليبوقراط) والتركيز على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تسهيل إعادة الأصول المسروقة الى السكّان/المواطنين،
10. مطالبة البلدان بإصدار تشريع حول الملكية الفعلية والتعاون على المستوى الدولي من أجل الاستجابة السريعة وتجميد الأصول المسروقة،
11. تشجيع المشرعين على استعمال "المبادئ الأخلاقية المشتركة لأعضاء البرلمان" الذي يحدد القواعد التقادمية والمبادئ التي يجب إدراجها في مدونة سلوك أو مدونة أخلاقية برلمانية. وتمّ اعداد هذه الوثيقة من قبل فريق عمل الانفتاح التشريعي التابع لحكومة الشراكة المنفتحة، واشترك في رئاسته البرلمان التشيلي والمعهد الديمقراطي الوطني،
12. تعزيز القدرة والانخراط والآليات من أجل تأمين رقابة برلمانية على الموارد الوطنية، بما في ذلك المعونة التنموية في كلّ من البلدان المانحة والمتلقية بغية الحرص على إدارة الموارد الوطنية والمعونة بصورة فعّالة وبنزاهة لتحقيق الأولويات التنموية الوطنية، مع إشارة خاصة الى أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة،
13. استحداث برنامج مرافقة لتشجيع عدد متزايد من النساء على تأدية أدوار قيادية برلمانية وتأدية دور في اللجان البرلمانية التي تسجّل إجمالاً مشاركة مندّبة للمرأة،
14. تعزيز قدرات المؤسسات العامة والأحزاب السياسية على دمج المنظور الجنساني، بغية تعزيز قدرات المرأة ودورها القيادي في مسائل غير تقليدية،
15. تشجيع المشرعين على اعتماد تشريع يمنع الإنفاق المُفرط من قبل المرشّحين والأحزاب السياسية توافقاً مع مبدأ الشفافية والمساءلة كأساس للتقارير المرفوعة خلال الحملات الانتخابية،
16. تعزيز التعاون مع وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني لتراقب ديمقراطية العملية الانتخابية،



المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضد الفساد

يوجياكارتا، أندونيسيا



17. مطالبة البلدان باعتماد ممارسات مبتكرة للتخفيف من حدّة الفساد في إطار تمويل الحملات

الانتخابية.

صيع في مدينة يوجياكارتا، أندونيسيا، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2015